يسعى الرئيس الأميركي دونالد ترامب لضمّ دول جديدة إلى دائرة التطبيع مع إسرائيل، مع دعوته الكويت، مساء الجمعة، لتكون «الدولة الثالثة» التي توقّع مع الإسرائيليين. في المقابل، تروج الولايات المتحدة لمقترح مفاوضات مباشرة بين لبنان وإسرائيل بذريعة تسريع مسار ترسيم الحدود البحرية

ترامب يروّج لتوسيع دائرة التطبيع

الرئيس الأميركي يبحث عن «الدولة الثالثة»... والسلطة الفلسطينية باقية في الجامعة العربية

تظاهرات منددة بالتطبيع في قطاع غزة (Getty)

صالح النعامي
رام الله ـ **العربي الجديد**

لا يبدو أن إشهار الإمارات والبحرين تحالفهما مع إسرائيل كافياً، تحديداً بالنسبة إلى الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي يبحث عن «الدولة الثالثة» التي ستنضم لهذا المسار، ويصر مع باقي مسؤولي إدارته على الترويج يومياً لقرب انضمام دول جديدة لمحور التطبيع، حتى من دون أن يصدر أي موقف في هذا الاتجاه من قبل الدول التي تتحدث عنها واشنطن.

وإذا كانت المحاولات التي تقوم بها إدارة ترامب الذي يسابق الزمن لضمان فوزه بولاية رئاسية جديدة في انتخابات 3 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، مباشرة وواضحة، على غرار ما جرى مع أبوظبي والمنامة والاتصالات الجارية مع الرياض، فإن هناك مساراً آخر التفافياً على ما يبدو، وهو ما يظهر في لبنان، من خلال الدفع لإجراء مفاوضات مباشرة بينه وبين إسرائيل بذريعة ترسيم الحدود البحرية، ستكون الأولى من نوعها منذ 30 عاماً في حال حدثت.

ويأتي ذلك في وقت تكتفي فيه السلطة الفلسطينية بمراقبة التطورات والتنديد بها، وسط تأكيد على أنه رغم التواطؤ والخذلان الذين قوبلت بهما من قبل الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، فإنها غير مستعدة للانسحاب من المنظمتين.

وفي إطار استمرار الترويج من أجل توسيع دائرة التطبيع، نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن ترامب قوله مساء أول من أمس الجمعة، بعد لقاء قصير مع أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، إن «الكويت قد تكون ثالث بلد خليجي» يبرم اتفاقاً لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وأوضحت الصحيفة الأميركية أن أمير الكويت لم يدل بأي تصريح للصحافيين، فيما لم تعلق السفارة الكويتية على تصريحات ترامب.

وفي مؤتمر صحافي بالبيت الأبيض، قال ترامب: «إنهم متحمسون بعدما وقّعنا مع أول بلدين، ولذا أعتقد أنهم سينضمون لذلك في وقت قريب جداً»، في إشارة منه إلى توقيع الإمارات والبحرين على اتفاقي التطبيع مع إسرائيل.

وفي هذا الإطار، أوضحت «وول ستريت جورنال» أن ترامب قال إنه فاتح أمير الكويت بشكل مقتضب بشأن إبرام اتفاق تطبيع مع إسرائيل، من دون أن يقدم أي تفاصيل حول متى سيتحقق ذلك أو إن كان سيتحقق فعلاً. وكان الرئيس الأميركي قد توقع انضمام 5 أو 6 دول إلى التطبيع مع إسرائيل. وأكد أن «السعودية ستنضم في الوقت المناسب». وأضاف في يوم توقيع اتفاقي التطبيع «أجريت مباحثات مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، وهما مفتاحان على السلام وسينضمان إليه».

كما أعاد كبير موظفي البيت الأبيض مارك ميدوز، يوم الخميس الماضي، التأكيد على أن خمس دول تدرس بـ«جدية» إبرام اتفاقات تطبيع مع إسرائيل، من دون أن يذكر أسماء الدول المعنية. مع العلم أن صحيفة «وول ستريت جورنال» نفسها تحدثت أول من أمس الجمعة عن وجود خلافات داخل العائلة الحاكمة في السعودية، لا سيما بين العاهل السعودي ونجله ولي العهد، بشأن التطبيع. ونوّهت الصحيفة، في تقرير، إلى أن الملك سلمان «أصيب بالذهول» عندما

> شنكر يدفع لمفاوضات لبنانية ـ إسرائيلية مباشرة لترسيم الحدود
>
> ووك ستريت جورنال: الملك السعودي فوجئ بالتطبيع الإماراتي

أعلن ترامب، يوم 13 أغسطس/آب الماضي، عن الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي، في حين لم يبدُ بن سلمان متفاجئاً بالخطوة. ونقلت الصحيفة نفسها عن مراقبين أن بن سلمان يرحب بهذه الخطوة، التي من شأنها تجاوز ما يراه الأمير صراعاً مستعصياً يحول دون الدخول مع إسرائيل في شراكة تجارية، كما يحول دون الاستفادة منها للوقوف ضد إيران. كما نقلت «وول ستريت جورنال» عن مصادر سعودية قولها إن محمد بن سلمان فضّل عدم إخبار والده بالاتفاق بين الإمارات وإسرائيل، خشية أن يعرقل الملك الاتفاق، بعد أن يعلم أنه لن يقدم شيئاً يذكر للدفع نحو حل القضية الفلسطينية، إذ من شأن رفض الملك أن يعرقل الاتفاق برمته.

في موازاة ذلك، برز أمس ما ذكره موقع «والا» الإسرائيلي، عن أن مساعد وزير الخارجية الأميركي ديفيد شنكر عرض على كبار المسؤولين الإسرائيليين، خلال زيارته لتل أبيب هذا الأسبوع مسودة «وثيقة مبادئ» بشأن حل الخلاف مع لبنان بشأن ترسيم المياه الاقتصادية، وذلك في إطار جهود واشنطن الهادفة إلى إقناع الطرفين بالشروع في مفاوضات مباشرة.

وحسب الموقع، فإنه بالاستناد إلى الانطباعات التي نقلها شنكر للمسؤولين الإسرائيليين، فإن الجانب اللبناني يبدي مرونة استعداداً للشروع في مباحثات حول هذا الخلاف. ونقل المعلق السياسي في الموقع، براك رفيد، عن أحد المسؤولين الإسرائيليين، قوله إنه «هناك تقدم، نحن نلاحظ رغبة لبنانية لمواصلة التقدم في هذا المسار، فقد بات لديهم إدراك بأن وقت التوصل لتسوية بشأن هذه القضية قد آن. ونحن مستعدون للشروع في مفاوضات جديدة ونأمل أن يحدث قبل نهاية 2020».

واستدرك المسؤول أن إحدى القضايا التي ما زالت محل خلاف تتمثل في تحديد هوية الوسطاء على اعتبار أن اللبنانيين، كما يدعي، حاولوا التراجع عن اتفاق مسبق بأن يحتكر الأميركيون وحدهم جهود الوساطة، على أن تتولى الأمم المتحدة استضافة اللقاءات، إذ تطالب بيروت حالياً بأن تكون الأمم المتحدة هي الوسيط، وتم إبلاغ شنكر بذلك. ولفت رفيد، إلى أن كلا من إسرائيل والولايات المتحدة تنطلقان من افتراض مفاده، أن تداعيات انفجار مرفأ بيروت وتدهور الأوضاع الاقتصادية والانتقادات الموجهة لحزب الله ستدفع لبنان إلى إبداء مرونة.

في هذه الأثناء، أكد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات أمس السبت، أن فلسطين لن تنسحب من الجامعة العربية أو منظمة التعاون الإسلامي، وستقول كلمتها بأن على العرب حماية قراراتهم التي أقرتها القمم السابقة. وقال عريقات في تصريحات لإذاعة صوت فلسطين الرسمية، «إن اتفاق التطبيع الإماراتي البحريني الإسرائيلي ينص على اعتماد رؤية ترمب للسلام أو ما يعرف بـ(صفقة القرن)، ولم يرد فيه أبداً ذكر دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو/حزيران من عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية أو قضايا الوضع النهائي».

إلى ذلك، قال عريقات إن خطاب الرئيس محمود عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الأيام القادمة، «سيكون خطاب الرد والصمود والتحدي الفلسطيني في ظل الحملة التي تشنها الولايات المتحدة على قضيتنا».

وعلى صعيد الخطوات المقبلة، بين عريقات أن الهدف الآن هو تثبيت الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، وإنجاح القيادة الموحدة للمقاومة الشعبية، والتمسك بالمؤسسات الوطنية الفلسطينية وتعزيزها.

وأفاد عريقات بأن الخطوة الأخرى منع أي دولة عربية من تكرار ما قامت به الإمارات والبحرين، محذراً من أن بعض الدول تعتقد أن مصالحها ومكانتها تقبل القدس عاصمة لإسرائيل والأقصى تحت سيادتها.

ليبيا: صدمة من مفاجأة اتفاق حفتر ومعيتيق

رفضت الولايات المتحدة الاتفاق الاخير بين خليفة حفتر واحمد معيتيق بشأن استئناف إنتاج النفط وتصديره

طرابلس ـ **العربي الجديد**

لا تزال مواقف حكومة الوفاق في طرابلس الليبية ومجلسي النواب والدولة، غائبة حيال الاتفاق المعلن بين قيادة خليفة حفتر ونائب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق أحمد معيتيق، مساء أول من أمس الجمعة، بشأن استئناف إنتاج وتصدير النفط. ويشي هذا الصمت باتجاه لتجاهله، فيما أكدت مصادر ليبية أن معيتيق لم يكن يحظ بأي دعم أو تفويض من قبل المجلس الرئاسي، في مفاوضاته التي أجراها مع ممثلي حفتر. وأوضحت المصادر، وهي حكومية من طرابلس وبرلمانية من طبرق، أن المفاوضات بين معيتيق وممثلي حفتر، ومن بينهم خالد نجل حفتر، جرت في العاصمة الروسية موسكو لمدة يومين قبل الإعلان عن نتائجه الجمعة. وكشفت عن وصول رسائل لطرابلس وطبرق من عواصم عدة، على رأسها واشنطن، تعبيراً عن انزعاجها الشديد من شكل الاتفاق والإعلان عنه. في المقابل، رفض آمر المنطقة العسكرية الغربية في قوات الوفاق، اللواء أسامة جويلي، أمس السبت، الاتفاق. وذكر في حديث لفضائية «ليبيا الأحرار» الخاصة، أنه «بانتظار موقف من أعضاء المجلس الرئاسي ومجلس نواب طبرق بشأن الاتفاق المزعوم». والاتفاق الذي أعلنه معيتيق في بيان نشره على صفحته الرسمية في «فيسبوك» من دون أن يحمل أي توقيع من جانب المجلس الرئاسي، تضمن بنوداً عدة، أبرزها تشكيل لجنة فنية للإشراف على توزيع إيرادات النفط، قبل أن يعلن حفتر، في بيان تلفزيوني، عن استئناف إنتاج وتصدير النفط «مع كامل الشروط والتدابير الإجرائية اللازمة التي تضمن توزيعاً عادلاً لعائداته المالية».

وأثنى المتحدث الرسمي باسم قيادة مليشيات حفتر، أحمد المسماري على معيتيق لأنه «كان إيجابياً كما كان صاحب رؤية وتطلعات لحل الأزمة الليبية بشكل عام، وهو ما دفع القيادة العامة للتجاوز معه»، مشيراً في مؤتمر صحافي مساء الجمعة، إلى قبول قيادة حفتر لترؤس معيتيق اللجنة الفنية المشتركة للإشراف على إيرادات النفط وحماية توزيعه العادل. من جانبه نفى المصرف المركزي في طرابلس علاقته بـ «أي تفاهمات حول توزيع عائدات النفط»، مشدّداً على رفضه «الزج به في هذا الشأن». وأكد في بيان له مساء الجمعة، أنه «مؤسسة سيادية مهنية محايدة، تعمل بمسؤولية وفق الضوابط القانونية، وتنأى بنفسها عن التجاذبات السياسية وتلتزم الشفافية والإفصاح».

وفي إشارة للتقليل من قيمة الاتفاق عبّرت السفارة الأميركية في طرابلس، في تغريدة على حسابها على «تويتر»، عن رفضها للاتفاق من دون تسمية أطرافه، مشيرة إلى أنه «في الوقت الذي تسعى فيه عناصر مختلفة إلى خدمة مصالحها الضيقة، يجب أن يكون الحوار الليبي - الليبي الشفاف والشامل هو المبدأ التوجيهي، على أن يتولى الليبيون مسؤولية مستقبلهم السياسي وزمام مواردهم الوطنية».

وجاءت هذه التطورات بعد يوم من إعلان المؤسسة الوطنية للنفط بطرابلس عن وجود مفاوضات وصفتها بـ «الفوضى»، و«غير النظامية»، مؤكدة أن المؤسسة لا يمكنها رفع القوة القاهرة عن حقول وموانئ النفط. وأفادت المؤسسة، في بيان لها مساء الخميس، بأنها «تأسف على ما آلت إليه الأمور من قيام جهة غير مختصة بتسييس قطاع النفط واستخدامه ورقة مساومة في مفاوضات عقيمة لتحقيق مكاسب سياسية دون مراعاة لإيجابيات العمل المهني». ونقلت عن رئيس المؤسسة مصطفى صنع الله قوله «لا يمكن لنا أن نقبل أو نغض الطرف عن هذه الممارسات، ولا يمكن أن نجعل من هذه الممارسات وسيلة تسيّس قوت الليبيين، فالطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق للمضي قدماً هي حل ليبي سيادي». وفي إشارة لوجود روسي وراء مفاوضات قيادة حفتر ومعيتيق، قال صنع الله «لن نسمح لمرتزقة فاغنر بلعب دور في قطاع النفط الوطني»، مؤكداً أن الشرط الوحيد لإعادة تشغيل النفط هو خروج كل المجموعات المسلحة ومرتزقة فاغنر».

من جهته، ينوي الاتحاد الأوروبي، الإعلان غداً الإثنين، عن فرض عقوبات على ثلاث شركات من تركيا والأردن وكازاخستان، يتّهمهم بخرق حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا، وفق ما كشف دبلوماسيان لوكالة «فرانس برس». وقال أحد الدبلوماسيين إن «العقوبات متواضعة لكنها مؤثرة»، معتبراً أنها بمثابة رسالة. وسبق العقوبات ستدرج الشركات في القائمة السوداء وسيتم تجميد أصولها في الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن يُصادق عليها في اجتماع يعقده وزراء خارجية دول التكتل غداً في بروكسل.

شرق غرب

سورية: إدلب تحت القصف

تبادلت قوات النظام السوري والفصائل المسلحة في إدلب شمالي غرب سورية القصف المدفعي، أمس السبت. وأفادت مصادر محلية أن قوات النظام قصفت بالمدفعية بلدات وقرى كنصفرة وفليفل وسفوهن وبينين في ريف إدلب الجنوبي، في حين قصفت الفصائل مواقع قوات النظام في مدينة معرة النعمان وبلدات حزارين وكفرنبل وحنوتين جنوبي إدلب.

(العربي الجديد)

الأمم المتحدة تُحيي ذكرى تاسيسها غداً

تحيي منظمة الأمم المتحدة، غداً الاثنين، الذكرى الـ75 لتاسيسها، مع التأكيد على أن «تعددية الأطراف ليست خياراً بل ضرورة»، مفتتحة أسبوعها السنوي لخطابات القادة، التي ستكون افتراضية هذا العام بسبب وباء كورونا. وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس (الصورة)، قد ذكر يوم الأربعاء الماضي، أن «الديمقراطية تتطلّب تواصلاً مباشراً وأنا آسف فعلاً لغياب فرصة جمع قادة الدول» هذا العام.

(فرانس برس)

مصر تهاجم وزير الخارجية التركي

أصدرت وزارة الخارجية المصرية، أمس السبت، بياناً استنكرت فيه انتقاد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو لأحداث الثلاثين من يونيو/حزيران 2013، والتي يصفها النظام المصري بالثورة الشعبية، وتعتبرها تركيا انقلاباً على الشرعية الدستورية، بعزل الرئيس المنتخب الراحل محمد مرسي. واعتبرت الخارجية المصرية أن «الاستمرار في الحديث عن مصر بهذه النبرة السلبية، يكرس افتقار المصداقية إزاء أي ادّعاء بالسعي لتهيئة المناخ المناسب لعلاقات قائمة على الاحترام والالتزام بقواعد الشرعية الدولية».

(العربي الجديد)

لبنان: تعثر الحكومة مستمر

شدّد رؤساء الحكومات السابقون في لبنان، في اجتماع لهم، مساء أول من أمس الجمعة، على ضرورة التمسك بالمبادرة الفرنسية لتشكيل الحكومة الجديدة، بعد تعثّر تأليفها بسبب تمسك الثنائي، حزب الله وحركة أمل بوزارة المالية. في المقابل، اقترح «التيار الوطني الحر» بقيادة النائب جبران باسيل، ما سمّاه «توزيع الوزارات المعروفة بالسيادية على الطوائف الأقلّ عدداً، وبالتحديد على الدروز والعلويين والأرمن والأقليات المسيحية». وأعلن أنه «لن يقبل بتسلط فريق واحد على كل اللبنانيين».

(العربي الجديد)

تايلاند: 20 ألف متظاهر معارض

شارك نحو 20 ألف محتج في تظاهرة في العاصمة التايلاندية بانكوك، أمس السبت، احتجاجاً على حكومة رئيس الوزراء برايوت تشان أوتشا (الصورة)، ودعا الكثير من المتظاهرين لإصلاح النظام الملكي. وهتف البعض «يسقط نظام الإقطاع، يحيا الشعب» في أكبر تظاهرة تشهدها بانكوك منذ تولي برايوت السلطة في انقلاب عام 2014. وبدأت الاحتجاجات تتنامى منذ منتصف يوليو/تموز الماضي.

(رويترز)

الدستور الجزائري: تضخم صلاحيات الرئيس مصدر قلق

بفحص مواد مسودة الدستور المطروحة للاستفتاء الشعبي في الجزائر، يظهر استمرار تضخم صلاحيات رئيس الجمهورية، وهو ما يقلق كثيرين، وسط تشكيكٍ في وجود نية للحدّ من هيمنة مؤسسة الرئاسة

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

مخاوف من توجّه لبون نحو تجديد مرحلة أخرى من حكم الفرد (رياض كرامدي/فرانس برس)

بإعلان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون استدعاء الناخبين إلى استفتاء شعبي يجرى في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، تكون المسودة النهائية للدستور الجديد بصدد آخر خطوة، قبل أن تصبح خامس دستور للبلاد منذ الاستقلال، عدا عن سلسلة من التعديلات المحدودة التي كانت تتم في كل مرحلة، وبحسب الاحتياجات ومتطلبات السلطة الحاكمة.

في عام 1963، شهدت الجزائر ميلاد أول دستور تأسيسي للبلاد، بعد عام واحد من الاستقلال، لكن الرئيس هواري بومدين الذي قاد انقلاباً عسكرياً على الرئيس أحمد بن بلة في يونيو/ حزيران 1965 أعلن تعطيل العمل بالدستور حتى صياغة دستور جديد عام 1976. وبعد انتفاضة أكتوبر/ تشرين الأول عام 1988، وتصاعد المطالب الديمقراطية، اضطرت السلطة إلى إقرار دستور جديد يُنهي حكم الحزب الواحد ويفتح باب التعددية السياسية، وذلك حتى عام 1996. وفي عزّ الأزمة الأمنية طرح الرئيس الأسبق ليامين زروال دستوراً جديداً، كانت أبرز مادة فيه تحديد العهدات الرئاسية باثنتين، وهي المادة التي تلاعب بها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، بإلغائها عام 2008، ليتيح لنفسه الترشح لولاية رئاسة ثالثة في انتخابات 2009، قبل أن يعيد تثبيتها مجدداً في تعديلات عام 2016.

في مجمل الدساتير السابقة كان النقاش الجوهري والأساسي مرتبطاً بصلاحيات رئيس الجمهورية، مقابل صلاحيات باقي مؤسسات الدولة. وإذا كان دستور عام 1996 الذي أدخل عليه بوتفليقة سلسلة تنقيحات أتاحت له الهيمنة على السلطة ومركزة القرار وجميع السلطات بيده، وصلاحية التدخل في الشأن القضائي والتشريعي والتنفيذي وغيرها، فإنّ العنوان الأبرز الذي اتخذته السلطة الجديدة والرئيس عبد المجيد تبون للتسويق السياسي لدستور 2020 المطروح للاستفتاء، هو «الحدّ من تغوّل السلطة التنفيذية لصالح البلاد من الانحراف إلى الحكم الفردي مجدداً، وفصل السلطات والموازنة بين المؤسسات». لكنّ فحصاً شاملاً لمجموع مواد المسودة الدستورية يكشف استمرار تضخّم صلاحيات رئيس الجمهورية، وتمتعه باختصاصات حصرية وبتوصيف وظيفي في مختلف السلطات والمؤسسات القضائية والتشريعية والتنفيذية.

ويظهر الاطلاع على مواد مسودة الدستور المكوّنة من 225 مادة أنّ رئيس الجمهورية وإضافة إلى الاختصاصات والصلاحيات المتعارف عليها دستورياً بأنها تعود له، بكونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويتمتع بصلاحية إعلان حالة الطوارئ أو الحصار، وحالة الضرورة الملحّة بإعلان الحرب، ويترأس المجلس الأعلى للأمن، ويحدد السياسة الخارجية للجزائر ويوجّهها، ويوقّع معاهدات الهدنة والسلام، ولديه صلاحية إرسال وحدات من الجيش للخارج بعد موافقة ثلثي أعضاء البرلمان، فإنّ الدستور يبقي لرئيس الجمهورية منصب وزير الدفاع، ليصبح بذلك عضواً في الحكومة. كذلك يحوز صلاحية التعيين في القطاعات والوظائف العسكرية، وتعيين مسؤولي الأجهزة الأمنية.

وتمنح المسودة النهائية للدستور الجديد في الجزائر الرئيس اختصاصات في السلطة التنفيذية. وبحسب المادة 91، فإنّ الرئيس «يتولّى السلطة التنظيمية»، إذ يتولّى تعيين الوزير الأوّل أو رئيس الحكومة، بحسب الحالة التي تنتهي إليها الانتخابات النيابية، وتعيين أعضاء حكومته، وهو من ينهي مهامهم، وله الحقّ في تعيين الأمين العام للحكومة ومحافظ بنك الجزائر، والأعضاء المسيّرين لسلطات الضبط، وكذلك تعيين سفراء الجمهورية وإنهاء مهامهم. كذلك يحوز صلاحية تعيين الولاة وعمداء الكليّات في الجامعات الجزائرية بمرسوم رئاسي، وأعضاء مجلس حقوق الإنسان. كذلك يعيّن أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى و15 من المادة 105 في المسودة، تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، فيما يترك لرئيس الحكومة بموجب المادة 110 إعداد برنامج الأغلبية البرلمانية.

وعلى الرغم من المطالبات المتصاعدة منذ سنوات للقضاة والنقابات المهنية والقوى السياسية بضرورة إجراء فصل كامل بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، فإن المسودة الدستورية أبقت على رئيس الجمهورية كرأس السلطة القضائية والقاضي الأول في البلاد، وله حق إصدار قرارات العفو الرئاسي، إذ يرأس المجلس الأعلى للقضاء ويعيّن رئيس المحكمة العليا الذي ينوب عنه في رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، كذلك يعيّن رئيس الجمهورية رئيس مجلس الدولة، ورئيس مجلس المحاسبة ورئيس المحكمة الدستورية وأربعة من أعضائها من أصل 12 عضواً.

ومن بين أكثر المواد المقترحة في المسودة التي أثارت الجدل في الفترة الأخيرة هي المتعلقة بحيازة رئيس الجمهورية صلاحية تعيين رئيس السلطة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات وأعضائها لفترة ست سنوات. وبطرح تدخل الرئيس في هذا المجال إشكالية الاستقلالية الفعلية للسلطة التي تدير العملية الانتخابية.

وفي سياق آخر، تبقي المسودة الدستورية لرئيس الجمهورية صلاحية حلّ البرلمان، وحق إصدار مراسيم وقوانين وتشريعات بالأوامر الرئاسية في ظروف مستعجلة خلال عطلة البرلمان، وهي الصلاحية نفسها التي كان يتمتع بها بوتفليقة، مع إضافة بند يلزم الرئيس بإحالة هذه المراسيم على البرلمان للمصادقة عليها في الدورة الموالية. المفارقة السياسية الأبرز في حصيلة هذه الصلاحيات والاختصاصات المنوطة برئيس الجمهورية في المسودة الدستورية الجديدة تتعلّق بخلوها من أي إشارة إلى مساءلة الرئيس عن أي أخطاء وخيارات أو أعمال مخالفة للدستور. كما أنها لا تتيح للبرلمان كسلطة تشريعية منتخبة حقّ مساءلة الرئيس أو توجيه لائحة لوم إليه، وكذلك في ما يعرف بـ«محكمة الدولة» المخول لها محاكمة الرئيس ورئيس الحكومة عن تهمة الخيانة العظمى، إذ لا ينصّ الدستور على فترة ملزمة للرئيس لتعيين المحكمة، وهو الإشكال نفسه الذي واجه إمكانية محاكمة بوتفليقة، كون المحكمة لم يتم تشكيلها أبداً. ويعتقد بعض المراقبين أنّ الاستعجال في صياغة المسودة هي التي أفرزت هذا النص الدستوري المشوش. وفي السياق، قال أستاذ القانون الدستوري، أحمد بطاطاش، إنّ «المسودة تطرح إشكالات سياسية جدية عما إذا كانت هناك نيّة فعلية لإقامة توازن بين السلطات، والحدّ من هيمنة مؤسسة الرئاسة على الصلاحيات في غياب مبدأ المحاسبة». وأضاف لـ«العربي الجديد» أنّ «هناك تضخماً في صلاحيات رئيس الجمهورية، والذي لا تمارس عليه أي رقابة سياسية». ويعيد هذا الوضع طرح مخاوف سياسية من توجه السلطة والرئيس عبد المجيد تبون نحو تجديد مرحلة أخرى من الحكم الانفرادي بصورة لينة على صعيد الممارسة، تأخذ بعين الاعتبار حراك الشارع.

بيده كل السلطات

قال القيادي في حركة «مجتمع السلم»، نصر الدين حمداوش، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الدستور الجديد يضع الرئيس فوق الامة وفوق الدستور وفوق القانون، ولا توجد اي مؤسسة يمكنها ان تمارس دور الرقابة عليه. فهو يتمتع بكل الصلاحيات، ويسيطر على كل المؤسسات، وبيده كل السلطات، ومع ذلك لا يتحمل اي مسؤولية سياسية او قضائية». واضاف: «مع ذلك، تزعم السلطة انه تم تقليص صلاحيات الرئيس، وانها بصدد القضاء على الحكم الفردي».

الحدث

مضت الولايات المتحدة بقرار إعادة فرض جميع العقوبات الأممية على إيران، مع تفعيلها آلية «فض النزاع» في الاتفاق النووي، لتفتح بذلك فصلاً جديداً في الصراع مع طهران. وعلى ضوء خلافاتها مع أعضاء مجلس الأمن وباقي أطراف الاتفاق النووي الذين عارضوا تفعيل الآلية، لجأت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إلى ورقة التهديد بفرض عقوبات على أي دولة ترفض الالتزام بالإجراءات ضد إيران. من جهتها تملك طهران عدة خيارات للمواجهة، ولكن يستبعد اللجوء لأي منها قبل انتخابات نوفمبر

تصعيد أميركي ضد إيران

واشنطن تفعّل العقوبات من طرف واحد

طهران ـ **العربي الجديد**

تفرض الولايات المتحدة، بدءاً من اليوم الأحد، العقوبات الأممية في محاولة من إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، تحقيق مبتغاه بدفن الاتفاق النووي، بالتوازي مع مسابقته الوقت وتقديم المزيد من الإغراءات للناخب الأميركي على بعد أسابيع قليلة من موعد الاستحقاق الرئاسي في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. إلا أنّ واشنطن تكاد أن تكون وحيدة ضدّ الجميع في هذا التوجه، إذ تعترض عليه روسيا والصين بالإضافة إلى الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة؛ بريطانيا وفرنسا وألمانيا، مع إعلانهم أخيراً، أنّ إعفاء إيران من العقوبات الأممية مستمر بعد 20 سبتمبر/أيلول الحالي. لكن الإصرار الأميركي على التصعيد ضد إيران ينتظر أن يفتح باباً جديداً من المواجهة بين الأوروبيين وإدارة ترامب التي سبق أن هاجمت بعنف الدول الأوروبية الثلاث بعد رفضها دعم المحاولة الأميركية لتمديد فرض حظر الأسلحة على طهران منتصف أغسطس/آب الماضي في مجلس الأمن. كما لن تكون العلاقات الأوروبية الإيرانية بمنأى عن التوتر لا سيما أن طهران تعتبر أن الشركاء الأوروبيين لم يفعلوا أي شيء عملي في مواجهة الخطوات الأميركية المتتالية. وتأتي هذه التطورات بينما تتواصل السجالات الكلامية الأميركية الإيرانية عن بعد، فيما دخلت حاملة طائرات أميركية الخليج عبر مضيق هرمز منذ يوم الجمعة. واليوم الأحد، انقضت مهلة الشهر الواحد بعد إخطار الإدارة الأميركية، في العشرين من الشهر الماضي، مجلس الأمن الدولي بتفعيل آلية «فض النزاع» التي يعادّ بموجبها فرض العقوبات الأممية على إيران، والمنصوص عليها في الاتفاق النووي لحل الخلافات بشأن تنفيذه، بحجة «انتهاكات» إيران، على الرغم من أن واشنطن نفسها كانت قد انسحبت من الاتفاق قبل أكثر من عامين. وعليه، أعادت واشنطن فرض جميع العقوبات الأممية على إيران، المرفوعة بعد التوقيع على الاتفاق النووي في العام 2015، بنص القرار 2231 الأممي الصادر عن مجلس الأمن بعد أسبوع من الاتفاق. وقللت الحكومة الإيرانية، من جهتها، من أهمية الخطوة الأميركية أخيراً، مؤكدة على لسان وزير خارجيتها محمد جواد ظريف، أنّ العشرين من سبتمبر (أي اليوم) «لن يحدث فيه شيء جديد»، على الرغم من مواصلتها التهديد بالانسحاب من الاتفاق النووي.

وظهر أنّ إيران بنت قناعتها هذه على رفض واسع واجهته الإدارة الأميركية في مجلس الأمن بشأن طلبها تفعيل آلية «فض النزاع»، إذ رفض 13 عضواً من أصل 15 الخطوة، من بينهم جميع الشركاء المتبقين في الاتفاق النووي، أي الصين، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا وألمانيا، مؤكدين أنّ أميركا لا يحقّ لها استخدام الآلية لانسحابها من الاتفاق وزوال عضويتها بعد ذلك.

ومساء الجمعة، أبلغت بريطانيا وفرنسا وألمانيا مجلس الأمن الدولي أنّ إعفاء إيران من عقوبات الأمم المتحدة بموجب الاتفاق النووي، سيستمر بعد 20 سبتمبر. وفي رسالة للمجلس، قال مبعوثو بريطانيا وفرنسا وألمانيا لدى الأمم المتحدة، إن أي قرار أو إجراء لإعادة فرض العقوبات «سيكون بلا أي أثر قانوني». إلا أن واشنطن من جهتها رفضت هذه المواقف، مسندة خطوتها لتفعيل آلية «فض النزاع» إلى تفسيرها القانوني الخاص، أولاً من خلال الفصل بين الاتفاق النووي والقرار 2231، قائلة إن القرار صدر عن مجلس الأمن، وهي عضو فيه، ويحق لها استخدام الآليات الواردة في قراراته. وثانياً تقول واشنطن إن القرار ينص على أن «أي دولة مشاركة» في «خطة العمل الشاملة المشتركة» (الاتفاق النووي) يمكنها استخدام آلية «فض النزاع». وسط هذا الجدل، انتهت مهلة الشهر، من دون أن يُحسم هذا النزاع القانوني، عبر آليات داخل مجلس الأمن أو من خارجه في محكمة العدل الدولية. ولم تتجاوز مواقف هؤلاء الشركاء إطارها الكلامي الرافض، إلى خطوات عملية قانونية تتصدى للتوجه الأميركي.

وتقول السلطات الأميركية إن هذا التفعيل يحيي القرارات الأممية الستة الصادرة ضد إيران في مجلس الأمن والملغاة بفعل القرار 2231. وإحياء هذه القرارات يعني إعادة فرض جميع العقوبات الأممية على إيران. وتستهدف العقوبات الأممية بالأساس البرامج النووية والصاروخية والعسكرية الإيرانية، إذ بموجبها تم فرض الحظر التسليحي على إيران، والذي سينتهي في 18 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، سواء لجهة استيرادها الأسلحة أو تصديرها، وحظر تخصيب اليورانيوم بأي مستوى كان. كما فرضت عقوبات على أشخاص وكيانات مرتبطة بالبرنامجين النووي والصاروخي، فضلاً عن منع بيع تقنيات وسلع، يمكن أن تكون لها استخدامات فيهما. كما تجيز تلك العقوبات تفتيش الشحنات الجوية والبحرية من إيران وإليها، للتأكد من أنها لا تتضمن مواد ومعدات محظورة. والخطورة أن هذه العقوبات فرضت على إيران تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز استخدام القوة العسكرية في حالات معينة، لمواجهة التهديدات ضد السلام الدولي. وأما عن تطبيق هذه العقوبات، على ضوء الخلافات بين واشنطن وأعضاء مجلس الأمن، باستثناء جمهورية الدومينيكان، بشأن قانونية تفعيل آلية «فض النزاع» من عدمها، فقد لجأت الإدارة الأميركية إلى ورقة التهديد بفرض عقوبات قاسية على أي دولة ترفض الالتزام بهذه العقوبات الأممية، اعتباراً من 20 سبتمبر الحالي. وتنقلت وكالة رويترز منذ يوم الخميس الماضي عن مصادر مطلعة أن يخطط لإصدار أمر تنفيذي ينص على فرض عقوبات على أي جهات تقوم بتصدير الأسلحة لإيران. وفي خضم هذه التطورات، فإن السؤال الأبرز اليوم يدور حول خيارات طهران في مواجهة الوضعية الأممية الجديدة التي تؤسس لها واشنطن، لتدويل مواجهتها معها. وثمة خيارات أمام طهران، وفق مراقبين، يمكنها الاحتماء بها في حال رأت أن العقوبات الأممية قد عادت فعلاً، وأن شركاء الاتفاق النووي ملتزمة بها. وهذه الخيارات أربعة، يمكن أن تطبق جميعها في آن واحد، أو بشكل متدرج ومتصاعد، وهي الإعلان عن الانسحاب من الاتفاق النووي، وإنهاء العمل بالبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي فرضت بموجبه رقابة مشددة على برنامجها النووي، وإعادة وضعية برنامجها النووي إلى ما قبل التوقيع على الاتفاق، وصولاً إلى الخروج من الاتفاق النووي. لكن يستبعد أن تلجأ طهران إلى أي من هذه الخيارات، قبل الإعلان عن نتائج الانتخابات الأميركية، لعلها تطيح ترامب وتأتي بمنافسه جو بايدن، والذي ربما يتبع مساراً مختلفاً عن الرئيس الحالي. وفي ظل هذه الأجواء، قال مستشار المرشد الإيراني الأعلى للشؤون الدولية، علي أكبر ولايتي، وهو عضو اللجنة الإيرانية الداخلية للإشراف على تنفيذ الاتفاق النووي، أمس السبت، إن «ما يفعله ترامب ليس إلا دعاية وضجة ومحاولة لكسب ود الرأي العام الأميركي». وأضاف ولايتي لوكالة «تسنيم» بشأن رد فعل إيران على خطوة الولايات المتحدة لتفعيل آلية «فض النزاع»، إن «موقف الجمهورية الإسلامية واضح جداً، أولاً لا يمكن لها الالتزام بالاتفاق النووي من جانب واحد من دون أن تنفذه بقية الأطراف، ثانياً الأميركيون انسحبوا من الاتفاق ومزاعمهم حول تفعيل الآلية باطلة».

في المقابل، هاجم ولايتي، جميع شركاء الاتفاق النووي، قائلاً إن «أياً منهم لم ينفذوا تعهداتهم تجاه الاتفاق واطلقوا وعوداً فقط وشاركوا بشكل مباشر وغير مباشر في العقوبات الأميركية». وفي خضم هذه التوترات، أعلنت البحرية الأميركية أنّ حاملة طائرات تابعة لها وبوارج بحرية مرت عبر مضيق هرمز لتدخل الخليج أول من أمس الجمعة. وذكر الأسطول الأميركي الخامس في بيان أنّ مجموعة هجومية بقيادة حاملة الطائرات «نيميتز»، تضم طرّادين مزودين بصواريخ موجهة ومدمرة مزودة بصواريخ موجهة، أبحرت في الخليج للعمل والتدريب مع شركاء أميركيين ودعم التحالف الذي يقاتل تنظيم «داعش».

توعّد بالثأر لسليماني

خاطب القائد العام للحرس الثوري الإيراني، حسين سلامي، أمس السبت، الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قائلاً إن وعد إيران بالثأر لمقتل قائد فيلق القدس السابق، قاسم سليماني (الصورة) «قادم وسيكون جاداً وحازماً»، وذلك خلال تعليقه على تهديدات ترامب أخيرا ضد إيران بشن هجوم عليها «أقوى الف مرة» في حال استهدافها المصالح الاميركية. واكد سلامي ان بلاده ستستهدف «كل من تورط بشكل مباشر او غير مباشر» في اغتيال سليماني.

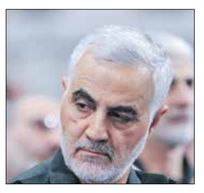

خلال تظاهرة ضد اميركا في طهران في مايو 2019 (فرانس برس)

بريطانيا وفرنسا وألمانيا: إعفاء إيران من العقوبات مستمر

إيران: ما يفعله ترامب دعاية لكسب الرأي العام الأميركي

شرق غرب

الهند: «القاعدة» خططت لشنّ هجمات

كشفت وكالة التحقيقات الوطنية في الهند، أمس السبت، أنها اعتقلت تسعة من عناصر تنظيم «القاعدة» كانوا يخططون لشن هجمات على مواقع عدة، بعضها في العاصمة نيودلهي. وأضافت الوكالة، وهي الجهة الأساسية المعنية بمكافحة الإرهاب في البلاد، في بيان أن ستة منهم اعتقلوا في ولاية البنغال الغربية شرقي البلاد بينما اعتقل ثلاثة في ولاية كيرالا في الجنوب، مضيفة أنهم «مرتبطون بجناح القاعدة الذي ترعاه باكستان».
(رويترز)

بريطانيا: حارس وزير الخارجية نسي سلاحه في الطائرة

أوقف حارس شخصي كان مسافراً مع وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، عن العمل، بعد أن قيل إنه ترك مسدساً على متن طائرة. وذكرت وسائل إعلام بريطانية، أمس السبت، أن الحارس الذي كان مسافراً مع راب في زيارة للولايات المتحدة ترك المسدس على متن طائرة في مطار «هيثرو» بلندن، أثناء عودتهم إلى البلاد، أول من أمس الجمعة. وذكرت الشرطة أنه «تم توقيف الضابط عن مهامه التشغيلية أثناء إجراء تحقيق داخلي في الظروف».
(أسوشييتد برس)

تصاعد توتر الصين وتايوان

شارك مساعد وزير الخارجية الأميركي للتنمية الاقتصادية والطاقة والبيئة كيث كراش (الصورة)، أمس السبت، في مراسم تأبين الرئيس التايواني الراحل لي تينغ-هوي في تايوان، في زيارة أثارت غضب بكين التي أجرت مناورات عسكرية قرب الجزيرة. وكراش أرفع مسؤول في الخارجية الأميركية يزور تايبيه منذ عام 1979. وبالتزامن خرقت طائرات حربية ومقاتلة صينية المجال الجوي التايواني، بحسب وزارة الدفاع التايوانية التي ردت بإطلاق مقاتلاتها.
(فرانس برس)

إثيوبيا: توجيه اتهامات بالإرهاب لقطب معارض

وجه مكتب النائب العام في إثيوبيا، أمس السبت، اتهامات بالإرهاب لجوهر محمد قطب الإعلامي الشهير والسياسي المعارض من أبناء أثنية الأورومو. وقد ألقي القبض على جوهر في يونيو/حزيران الماضي، وسط اضطرابات واسعة النطاق أعقبت اغتيال المغني المعروف هاكالو هوندينا. وذكر المكتب في بيان على مواقع التواصل الاجتماعي أن جوهر و22 ناشطاً آخرين، من بينهم بيكيلي جاربا زعيم معارضة الأورومو، يواجهون اتهامات تتعلق بانتهاك قوانين مكافحة الإرهاب والاتصالات والأسلحة النارية.
(رويترز)

بيلاروسيا ترفض مشاركة تيخانوفسكايا باجتماع أوروبي

نقلت وكالة «بلتا» الرسمية للأنباء عن وزارة الخارجية في بيلاروسيا، أمس السبت، قولها إنها تعتبر المشاركة المحتملة لزعيمة المعارضة سفيتلانا تيخانوفسكايا (الصورة) في اجتماع وزاري للاتحاد الأوروبي، تدخلاً في الشؤون الداخلية للبلاد. وأضافت أنها أبلغت دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي بوجهة نظرها.
(رويترز)

تقرير

تسليح أميركي للبشمركة يزعج حلفاء إيران

تتباين المواقف في العراق من زيادة تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية لقوات البشمركة الكردية، خصوصاً من قبل الولايات المتحدة

بغداد ـ **زيد سالم**

يحظى مسؤولون في بغداد من زيادة تسليح قوات البشمركة الكردية عبر المساعدات الدولية التي تقدمها الولايات المتحدة تارة وبلدان أوروبية تارة أخرى، فيما يرى البعض أنّ القوات العراقية التي تتعرّض على نحو مستمر لهجمات تنفذها ما تبقى من خلايا تنظيم «داعش» في المناطق العراقية الشمالية والغربية، أولى بهذه الأسلحة، في حين تُشكك الفصائل المسلحة، وتحديداً الأجنحة الموالية لإيران، في نوايا واشنطن ومساعداتها لـ«البشمركة» ومدها بالمعدات العسكرية.

وأعلن السفير الأميركي لدى العراق، ماثيو تولر، قبل أيام، عن تقديم بلاده مساعدات تتضمن معدات ولوازم عسكرية إلى وزارة البشمركة في إقليم كردستان، بقيمة 250 مليون دولار، لـ«العربي الجديد»، أنّ المساعدات «لم تقدم عبر بغداد، كما ينص عليه الدستور»، مشيراً إلى أنّ «تسليح قوات البشمركة يجب أن يكون ذا طبيعة محدودة، وليست تنافسية مع الجيش العراقي الذي يعتبر القوة الاتحادية الأعلى في العراق، غير أن عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، كاطع الركابي، يوضح لـ«العربي الجديد»، أنّ «كثيراً من القوات الأجنبية والأميركية انسحبت من القواعد العراقية التي كانت تستضيفها، وبالتالي، فإنّ الولايات المتحدة باردت بإعطاء المعدات والعجلات العسكرية أميركية الصنع لقوات البشمركة ليس لأنها تريد مساعدة إقليم كردستان في شيء، بل لأنّ واشنطن لا تشعر بأنّ استرجاع هذه المعدات للبلاد أمر مهم، كما أنه يكلفها أموالاً، وبذلك رأت أنه من الجيد إعطاءها للبشمركة».

ويرى الركابي أنه «من غير المنطقي التفكير بأنّ هذه المساعدات هي لدعم الجهود الكردستانية الساعية للانفصال عن العراق، لأنّ ملف الانفصال ليس عسكرياً، بل سياسياً ناعماً». ويلفت إلى أنّ «القوات الأميركية تواصل تدريب البشمركة في قاعدة الحرير بمحافظة أربيل، وبالتالي فإنّ التعاون العسكري متوفر بين الطرفين، وهناك ترابط عسكري وتنسيق دائم، ومن الطبيعي أن تساعد الحكومة الأميركية البشمركة»، مؤكداً أنّ «هناك معدات كثيرة سلمتها القوات الأميركية إلى القوات العراقية، وهو أمر طبيعي أيضاً نظراً للتعاون الأمني بين الجانبين».

بدوره، يرى الخبير الأمني العراقي، سرمد البياتي، أنّ «إقليم كردستان هو من ضمن المناطق المهمة بالنسبة للولايات المتحدة التي تعتبر أنّ الإقليم هو الأكثر أمناً لقوات التحالف الدولي في العراق، وبالتالي فإن التبرع بمعدات بقيمة 250 مليون دولار هو أمر طبيعي، وقد سبق ألمانيا وبلدان أخرى أن ساعدت إقليم كردستان». ويرى في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «القوات العراقية كانت أولى من قوات البشمركة بهذه المساعدة، كونها على تماس دائم مع تنظيم داعش، وهي تواجه هجماته بشكل شبه يومي، أمّا القوات الكردية، فليست عليها ضغوط أمنية». من جانبه، يعتبر عادل الكرعاوي، المتحدث الرسمي باسم جماعة «أنصار الله الأوفياء»، وهي إحدى الفصائل المسلحة المرتبطة بإيران، الكردية أمر غير مفهوم وضبابي الملامح والأهداف، وقد تكون هناك مآرب ضارة بالقوات الأمنية العراقية أو بغداد»، مشيراً إلى أنه «من المفترض أن تتوجه الحكومة بخطاب إلى إقليم كردستان لمعرفة أسباب هذه المساعدة، إضافة إلى التحقّق من نوعية المعدات العسكرية عبر فريق أمني عراقي».

ويرى الكرعاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «واشنطن لا تريد استقرار العراق وهي تسعى إلى إدامة تنظيم داعش على الأرض، وتعزيز الانقسام العربي الكردي والسني الشيعي».

مسؤول كردي: واشنطن هي التي تبادر إلى تقديم مساعدات

تقدم دول عدة مساعدات عسكرية للبشمركة (يونيس كايلس/ الأناضول)

إضاءة

يمنيون تتلاشى حياتهم بانتظار الرواتب

بينما تتفاوض الحكومة والحوثيون على تبادل الأسرى في سويسرا حالياً، يتواصل قطع الرواتب عن مئات آلاف الموظفين اليمنيين

جمال جبران

يراقب اليمنيون محادثات جنيف بشأن تبادل الأسرى بكثير من الاهتمام، لمعرفة ما إذا كانت الحكومة وجماعة «أنصار الله» (الحوثيون) ستتوصلان إلى اتفاق، لا يسمح فقط بتحرير الأسرى، بل أيضاً يكون بمثابة مقدمة للانتقال إلى التفاوض على قضايا أخرى، من بينها رواتب الموظفين في القطاع العام المحرومين منها منذ أكثر من 4 سنوات.

وعند النظر إلى طاولات الحوار التي جمعت المتخاصمين على فترات متقطعة في السنوات الماضية، يتبيّن بوضوح أن مسألة انقطاع رواتب موظفي الدولة، تحديداً المتواجدين في مناطق سيطرة الحوثيين، لم تأخذ حيّزاً يُذكر بين كل ذلك. مجرّد كلام يُقال أمام الإعلام، ولا شيء عملياً يحصل على الأرض. لكن بالنسبة إلى اليمنيين الذين حرموا من رواتبهم وتدهورت أوضاعهم المعيشية بعدما أصبحوا يعيشون على الاستدانة والمساعدات إذا ما توفرت، ما يهمهم هو حدوث اختراق. يأملون في أي خطوة إيجابية تكون قادرة على ترميم أحوالهم ولو جزئياً، وهم يسمعون التحذيرات من المجاعة.

ويدرك هؤلاء، والذين تقدّر نسبتهم بنحو الثلثين من أصل نحو 1,2 مليون موظف في القطاع العام يتوزعون على مختلف مناطق اليمن، بموجب تقديرات تعود لعام 2014، أنّ قضية الرواتب لا تكفي معها الاتفاقات والتعهدات، على غرار تلك التي حصل عليها المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث سابقاً، في اتفاق استوكهولم بالسويد في ديسمبر/كانون الأول عام 2018. فقد أكد الاتفاق في واحد من بنوده على مسألة ترتيب طريقة سريعة لصرف رواتب الناس في المناطق اليمنية كافة، وذلك عن طريق تنظيم صرف عوائد الجمارك والضرائب وموارد المشتقات النفطية الواصلة إلى ميناء الحديدة غربي البلاد، ووضع كل تلك الأموال الواردة في حساب مصرفي خاص ومستقل وتثبيته من أجل أن يكون فقط لرواتب موظفي الدولة. لكن لا شيء من ذلك تحقق، لأنّ القضية سياسية بامتياز.

وفي وقت لاحق بعد هذا الاتفاق، اتهم غريفيث الحوثيين بأنهم تلاعبوا بأموال «بنك الحديدة»، وبأنهم قد صرفوا منها بغير حساب. وبومها ردّت الجماعة من جهتها، بأنه تمّ صرف المبالغ التي سحبت من البنك من أجل توفير نصف راتب لموظفي الدولة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

وكانت الجماعة استغلت التعهد الذي كان الرئيس عبد ربه منصور هادي قد قطعه بتسليم الرواتب لموظفي الدولة كافة في جميع المناطق اليمنية، بعد قراره نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن في عام 2016، لتتنصل من مسؤوليتها في تأمين الرواتب للموظفين المقيمين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

وبين عدم اكتراث الحكومة اليمنية بالإيفاء بتعهّد هادي، وبين لا مبالاة الحوثيين، بدفع الموظفين وعائلاتهم الثمن، في السياق، يقول الصحافي منصور الجرادي، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ أطراف النزاع في اليمن اتخذت قضية الرواتب كورقة مساومة سياسية، بعد الصراع على السيطرة على البنك المركزي والاستيلاء على إيرادات الدولة. ويضيف: «بعد أقلّ من عام على الصراع انقطعت الرواتب، وبدأت معاناة قاسية لمئات الآلاف من الموظفين وملايين البشر ممن يعيلونهم، مما قضى تماماً على الأمن الغذائي والمعيشي لهؤلاء». ويتابع الجرادي: «أنا وأحد من هؤلاء الذين كان الراتب يشكّل مصدر دخل ثابت لي وأمان لعائلتي، لكن بعد نحو 15 عاماً من العمل، الوظيفة لم تشفع لي في الحصول على حقوقي وحقوق أطفالي». ويشير: «الآن لدى الحكومة رواتب لي تعود لنحو عامين ونصف العام. قد تأشر أو أتضوّر جوعاً أنا وأطفالي، وهكذا كل موظف في اليمن، وهذا لا يشفع لنا عند المجرمين والقتلة بأن يفكروا في صرف مرتباتنا وحقوقنا المنهوبة». ويقول منصور: «للأسف حتى الأمم المتحدة دخلت في لعبة الرواتب، فلم يستطع المبعوث الخاص لليمن أن يحسم قضية عودة مرتبات الموظفين من إيرادات البلاد، فكيف يستطيع حلّ أزمة اليمن وإنهاء الحرب؟».

اطراف النزاع اتخذت قضية الرواتب كورقة مساومة سياسية

وكانت قد برزت خلال السنوات الماضية ظاهرة إجبار الموظفين في الجهاز الإداري للدولة والذين يقيمون في المناطق الشمالية، على الذهاب إلى المناطق الجنوبية من أجل استلام رواتبهم، بعد تسجيل أنفسهم كنازحين. وكانت هذه الفكرة من اختراع رئيس الوزراء السابق أحمد عبيد بن دغر. وأتى رئيس الحكومة الحالي معين عبد الملك، بديلاً عن بن دغر، لكنّه سار على الطريق نفسه في ما يتعلّق بالرواتب، وتعميم فكرة النزوح من المناطق الشمالية إلى الجنوبية كي ينال الناس رواتبهم. وتُفاقم هذه التدابير معاناة الموظفين الذين يتعرضون حال انتقالهم من صنعاء إلى عدن، للتوقيف والتفتيش لساعات طويلة في النقاط الأمنية الفاصلة بين المناطق، كما أنّ بعضهم قد يتعرض للمنع من الدخول.

وقد سُجّلت خلال السنوات الماضية، شهادات عدة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، عن الإهانات التي يتعرّض لها الأكاديميون والعاملون في الجهاز الإداري للدولة وهم في طريقهم لاستلام رواتبهم قبل الاضطرار للعودة إلى صنعاء.

ويوثق الباحث في جامعة صنعاء، ناجي اللهبي، عند تأثيرات توقف الرواتب وبشكل خاص في أوساط الأكاديميين، قائلاً: «منذ أكثر من خمسة أعوام، ومع توقف صرف الرواتب في مناطق سيطرة الحوثيين، بدأت تظهر معاناة أساتذة الجامعات، فمنهم من بدأ بالبحث عن مسار للرزق من خارج العمل الأكاديمي، وهناك من حالفه الحظ بالهجرة خارج اليمن». ويلفت اللهبي في حديث مع «العربي الجديد»، إلى «موت بعض الزملاء نتيجة عدم مقدرتهم على شراء علاج لمرض مزمن». ويشير إلى عدم عدالة الحكومة، إذ عمدت إلى صرف رواتب 10 في المائة فقط من أساتذة الجامعات تحت بند نازحين من مناطق سيطرة الحوثيين.

تزداد الأوضاع المعيشية لليمنيين تدهورا (محمد حمود/فرانس برس)

الغلاف

في خضمّ الصدام الانتخابي عشية الانتخابات الرئاسية الاميركية، بين الرئيس دونالد ترامب وخصمه جو بايدن، توفيت ابرز شخصية يسارية في القضاء الأميركي، روث بادر غينسبورغ، مساء الجمعة، لتُشعل بوفاتها معركة جديدة

روث بادر غينسبورغ

رحيل أشهر قاضية أميركية يشعل انتخابات الرئاسة

لم تكن عميدة قضاة المحكمة العليا الأميركية الراحلة روث بادر غينسبورغ، سيدة عادية في الولايات المتحدة، بل رائدة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية في العديد من الملفات، بدءاً بالتمييز الجذري بين الجنسين، وصولاً إلى تأمين الحقوق للنساء والأقليات والمهمشين. وفي مسيرتها الطويلة في القضاء، كسرت محرّمات عدة، ووافقت بما يُمكن تسميته «مرحلة انتقالية أميركية»، بدأت في ستينيات القرن الماضي ولا تزال مستمرة إلى اليوم، لجهة زيادة الوعي الشعبي بالحقوق البديهية. قد تكون غينسبورغ من الرعيل القديم في انضباطها اليومي واجتهادها القضائي، إلا أنها تحوّلت إلى أيقونة تقدمية للنساء في أميركا، ومضرب مثل في الصعود إلى القمة، رغم تعدّد محاربيها من الرجعيين. تأثرت بوالدتها التي ساندتها في تحوّلاتها، وقورنت بأول قاضٍ من أصول أفريقية في المحكمة، تارغود مارشال. انضوت في صفوف «الاتحاد الأميركي للحريات المدنية»، وساهمت في تطويره جندرياً. تلك المسيرة الطويلة، أصطدمت في نهاية المطاف بالرئيس دونالد ترامب، الذي سعى في الفترة الأخيرة إلى إحكام قبضته على المحكمة العليا، تحديداً مع تعيينه قضاة محافظين فيها. ومن شأن وفاتها أن تشعل معركة سياسية قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في 3 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

وتوفيت غينسبورغ مساء أول من أمس الجمعة، عن عمر يناهز 87 عاماً، بعد معركة مع سرطان البنكرياس، حسب ما أعلنت المحكمة العليا في بيان. وكانت القاضية التي كافحت من أجل حقوق النساء والأقليات ومن أجل البيئة، تعاني من مشكلات صحية منذ بضع سنوات ونُقلت إلى المستشفى مرتين خلال الصيف. وتابع الديمقراطيون وضعها الصحي، خشية مسارعة ترامب إلى تعيين خلف لها قبل الانتخابات. ومع علمه بنبأ وفاتها من صحافيين في ختام مهرجان انتخابي عقده في ولاية مينيسوتا، اكتفى ترامب بالإشادة بـ«حياة استثنائية»، من دون الإفصاح عن نواياه بشأن مقعدها. وبعد ساعات وصفها بأنها «عملاقة القانون».

أما خصمه الديمقراطي جو بايدن، فأشاد بأشهر القضاة الأميركيين وقال: «روث بادر غينسبورغ كافحت من أجلنا جميعاً وكانت تحظى بكثير من المحبة»، داعياً إلى عدم التسرع لتعيين خلف لها. وقال في تصريح صحافي: «يجب على الناخبين اختيار الرئيس وعلى الرئيس اختيار قاضٍ لينظر فيه مجلس الشيوخ». وحيا «بطلة أميركية» و«صوتاً لا يكل في السعي إلى المثال الأعلى الأميركي: تساوي الجميع أمام القانون». وكتب الرئيس السابق بارك اوباما على «تويتر»: روث بادر غينسبورغ «قاومت حتى النهاية بإيمان ثابت في ديمقراطيتنا ومثلها». وذكرت إذاعة «إن بي أر» أن القاضية أفصحت عن وصيتها الأخيرة لحفيدتها كلارا سبيرا فقالت لها قبل وفاتها: «أعز أمنية لديّ هي عدم تبديلي طالما لم يؤد رئيس جديد اليمين الدستورية».

وكان ترامب قد أعلن في أغسطس/آب الماضي، أنه لن يتردد في تعيين قاضٍ في المحكمة العليا حتى قبل وقت قصير من الانتخابات، وقال متحدثاً لإذاعة محافظة «ساتحرك سريعاً». وحرصا منه على حشد تأييد اليمين المتدين، وضع بعد ذلك قائمة أولية بمرشحين جميعهم قضاة محافظون معارضون بمعظمهم للإجهاض ومؤيدون لحمل السلاح. وبموجب الدستور، يختار الرئيس مرشحه ويطرحه على مجلس الشيوخ للمصادقة عليه. وأبلغ رئيس مجلس الشيوخ الجمهوري ميتش ماكونيل أنه سيجري عملية تصويت، على الرغم من أنه رفض عام 2016 تنظيم جلسة استماع إلى قاضٍ اختاره اوباما لهذا المنصب بحجة أنه كان عاماً انتخابياً. وإن كان الجمهوريون يملكون غالبية 53 مقعداً من أصل مائة في مجلس الشيوخ، فإن بعض الجمهوريين المعتدلين الذين يواجهون حملات صعبة لإعادة انتخابهم قد لا يشاركون في التصويت، ومن المتوقع أن يوظف المعسكران وسائل كبرى لمحاولة إقناعهم.

وتوقع أستاذ القانون كارل توبياس «معركة سياسية ضارية» لأنه إذا تمكن ترامب من تعيين قاضٍ جديد «فستصبح المحكمة العليا الأكثر انحيازاً للمحافظين منذ قرن». وتضم المحكمة الحالية خمسة قضاة محافظين من أصل تسعة، وهم لا يتخذون موقفاً موحداً في كل القضايا، بل غالباً ما يصوّت أحدهم مع زملائه التقدميين. وقد تغير وفاة غينسبورغ بشدة من التوازن الأيديولوجي داخل المحكمة التي يحظى المحافظون بالأغلبية فيها بواقع خمسة مقابل أربعة، إذ من الممكن تعيين شخصية تجعل المحكمة العليا تميل أكثر ناحية اليمين. وعين ترامب اثنين من المحافظين بالفعل في المحكمة العليا التي يحتفظ المعينون فيها بمناصبهم مدى الحياة. وتملك المحكمة العليا الأميركية كلمة الفصل في كل القضايا الاجتماعية الكبرى التي ينقسم عليها الأميركيون مثل الإجهاض وحق الاقليات وحيازة السلاح وعقوبة الإعدام وغيرها.

ومع وفاتها، تجمّع مئات الأشخاص في تحرك عفوي مساء الجمعة، أمام مبنى المحكمة العليا تكريماً لها وتم تنكيس اعلام الكونغرس والبيت الأبيض. وعلى الرغم من مواقفها التقدمية، صدرت إشادات بها عن الجمهوريين والديمقراطيين على السواء فور إعلان نبأ وفاتها. وقالت زعيمة الديمقراطيين في الكونغرس نانسي بيلوسي إنّ «كل امرأة، كل فتاة، كل عائلة في أميركا أستفادت من ذكائها اللامع»، فيما أعلنت أصغر أعضاء مجلس النواب، ممثلة الجناح اليساري في الحزب الديمقراطي الأسبوع المقبل، حتى يتمكن مجلس الشيوخ من تثبيته في المنصب قبل الانتخابات. وكتب: «هذا التعيين هو السبب الذي انتخب دونالد ترامب من أجله».

وتطرق الكاتبان روبرت بارنز، ومايكل ليطالب بتعيين خلف لها، داعياً الرئيس في تغريدة على «تويتر» إلى إعلان خلفها في الكسندرا أوكازيو كورتيز «خسرنا عملاقة في تاريخ البلاد». وكانت النبرة مماثلة من الطرف الآخر، فأشاد وزير الخارجية مايك بومبيو بـ«بطلة في القانون» فيما أثنى وزير العدل ويليام بار على حقوقية الرغم من مواقفها المثيرة للجدل، أصدرت إشادات وأعرب السيناتور الجمهوري لينديسي غراهام المقرب من ترامب، عن «حزنه» لوفاتها. وخرج السيناتور الجمهوري تيد كروز، المدرج على قائمة ترامب للمرشحين المحتملين للمحكمة العليا عن هذا الإجماع، في إشارة إلى الانقسام الحاد في البلاد.

علاقة متينة مع سكاليا

ربطت القاضية روث بادر غينسبورغ علاقة صداقة قوية مع القاضي المحافظ، والمختلف عنها إيديولوجيا، انتونين سكاليا (الصورة) الذي توفي في 2016. وعدّد سكاليا مراراً في السابق مزاياها، واعتبر أنها «أقوى من الجميع في المحكمة»، وعلى الرغم من صداماتهما في مسألة السماح لمعهد فيرجينيا بقبول النساء في صفوفه، إلا ان نجل سكاليا، كريستوفر، ذكر في تغريدة ان «والده كان يفتخر بصداقته معها حتى وفاته».

تعد غينسبورغ رائدة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية (توم برينز/Getty)

وصية غينسبورغ: أتمنى عدم تبديلي طالما لم يُنتخب رئيس جديد

قورنت بثورغود مارشال أول قاض من أصول افريقية بالمحكمة العليا

التأثير السويدي

سافرت روث غينسبورغ الى السويد في في الستينيات من القرن الماضي، وتعلمت اللغة السويدية للمشاركة في كتابة كتاب عن التطور المدني. وخلال مكوثها في السويد، حيث ارتادت جامعة لوند، اكتشفت الكثير من القوانين المتطورة، واستلهمت من القوانين السويدية الكثير من البنود، التي اضفتها على احكامها في اميركا. اما نقطة التحول خلال وجودها في استوكهولم فكانت حين التقت غينسبورغ بقاضية تعمل وهي حامل بشهرها الثامن.

أخذهن مكان الرجل. اكتسبت غينسبورغ سمعة باعتبارها التجسيد القانوني لحركة تحرير المرأة، ونموذجاً يُحتذى به على نطاق واسع لأجيال من المحاميات. وفي عام 1963، أصبحت ثاني امرأة تنضم إلى هيئة التدريس في كلية روتغرز للحقوق في نيوجيرسي. وعندما علمت أن راتبها أقل من رواتب زملائها الذكور، انضمت إلى حملة لتحقيق المساواة في الأجور مع معلمات أخريات، وهو ما حصل. ومع انخراطها في «الاتحاد الأميركي للحريات المدنية»، نجحت في مناقشة سلسلة من القضايا أمام المحكمة العليا التي حطمت الجدار القانوني للتمييز بين الجنسين. ولاحقاً باتت عنصراً موثوقاً به لتعزيز حقوق المرأة وحماية العمل الإيجابي وحقوق تصويت الأقليات والدفاع عن حق المرأة في اختيار الإجهاض. فأثناء التدريس في روتغرز، بدأت في التعامل مع القضايا نيابة عن فرع نيو جيرسي لـ«اتحاد الحريات المدنية»، فناضلت بنجاح من أجل حقوق إجازة الأمومة للمعلمات في نيو جيرسي، اللاتي واجهن سابقاً التهديد بالفصل في حال الحمل. وفي عام 1972، كانت غينسبورغ أول امرأة يتم تعيينها في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا. في الوقت عينه، أصبحت أول مديرة لمشروع حقوق المرأة التابع لـ«اتحاد الحريات المدنية». ثم قادت فريقاً من المحامين الذين رفعوا ست قضايا أمام المحكمة العليا بين عامي 1973 و1979، وفازوا بخمسة منها، غيّرت في نهاية المطاف المجال القانوني للأمة. من خلال إثبات أن الضمان الدستوري للمساواة لا ينطبق فقط على العنصرية تجاه الأقليات بل أيضاً على النساء.

دفعت انتصاراتها المبكرة في المحكمة العليا، الرئيس الأسبق جيمي كارتر إلى تعيينها في محكمة الاستئناف الأميركية في واشنطن عام 1980. ثم اختارها الرئيس الأسبق بيل كلينتون خلفاً للقاضي المتقاعد بايرون رايت عام 1993 في المحكمة العليا الفيدرالية. وقال كلينتون في حينها: «يقول العديد من المعجبين بعملها إنها تمثل للحركة النسائية ما كان يمثله قاضي المحكمة العليا السابق ثارغود مارشال بالنسبة للحركة من أجل حقوق الأميركيين من أصل أفريقي». لكن غينسبورغ اعتبرت أن مارشال خاطر بحياته حرفياً للدفاع عن الأميركيين من أصول أفريقية، بينما لا يتطلب عملها القانوني مثل هذه التضحية.

وسمح دورها في المحكمة العليا بتحقيق انتصارات باهرة، ففي عام 1996، أصدرت قراراً رائداً يأمر معهد فيرجينيا العسكري بقبول النساء، منهية بذلك تقليداً دام 157 عاماً من التعليم فقط للذكور في المدرسة التي تمولها الدولة. وكشفت لاحقاً أن «صديقها» القاضي أنتوني سكاليا كان المعترض الوحيد على القرار.

وفي قضية أخرى، اعترضت على حكم مفاده أنه لا يجوز للعاملات مقاضاة أصحاب العمل، بسبب عدم المساواة في الأجور بسبب التمييز. وسبق أن رفعت ليلي ليدبيتر، المشرفة الوحيدة في مصنع الإطارات في غادسدن، ألاباما، دعوى قضائية لأنها حصلت على أجر أقل من زملائها الذكور في العمل. وقالت غينسبورغ في مقابلة مع «ذا بوست» في عام 2010: كل امرأة في سني لديها قصة ليلي ليدبيتر.

وفي عام 2011، شهدت غينسبورغ لحظة تاريخية في المحكمة العليا، مع وجود ثلاث قاضيات على المنصة دفعة واحدة. وقالت في مقالة مع صحيفة «واشنطن بوست»: إن ذلك سيغير التصور العام لمكان وجود المرأة في نظام العدالة. عندما يحضر تلاميذ المدرسة ويخرجون من المحكمة وينظرون لأعلى ويرون ثلاث نساء، فإن ذلك سيبدو طبيعياً وسليماً».

ولم تكن مسيرة جوان روث بادر، الاسم الحقيقي لروث غينسبورغ، سهلة، هي المولودة في 15 مارس/آذار 1933، كانت الابنة الثانية لنائان بادر، وهو مهاجر يهودي من الإمبراطورية الروسية (أوديسا الأوكرانية حالياً)، وسيليا أمستر، الأميركية المتحدرة من أصول نمساوية يهودية. وتوفيت أختها بمرض السحايا. نشأت غينسبورغ في فلاتبوش، التي كانت آنذاك حياً تقطنه غالبية من الطبقة العاملة من المهاجرين اليهود والإيطاليين والإيرلنديين في بروكلين.

طلبت والدتها مناداتها بـ«روث» في روضة الأطفال، لأن الفتيات اللاتي حملن اسم «جوان» عديدات. مع العلم أن والدة غينسبورغ تخرجت من المدرسة الثانوية في سن الخامسة عشرة، لكنها لم تكمل تعليمها، بعد أن طلبت عائلتها مساعدة شقيقها في الجامعة. لذلك، قررت سيليا أن يكون لابنتها طريق مختلف، فخبأت الأموال التي كان يسلمها إياها زوجها، من أجل إتمام دراسة روث. وقبل يوم واحد من تخرّج غينسبورغ، توفيت والدتها بسرطان الرحم. وبحلول الوقت الذي توفيت فيه سيليا، كانت قد ادّخرت مبلغ 8 آلاف دولار لابنتها، التي لم تحتج الأموال، بعد حصولها على العديد من المنح الدراسية. فانتهى الأمر إلى تسليم والدها المبلغ. تزوجت روث من مارتن غينسبورغ، ودام زواجهما من عام 1954 وحتى عام 2010، حين توفي بمرض السرطان، ولهما ابنة وابن.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

التعزيزات الأميركية شرق الفرات: رسالة لروسيا وإيران

تحمل التعزيزات الاميركية في شرق الفرات رسالة تحذيرية واضحة للنظام السوري وحلفائه الروس والإيرانيين

امين العاصي

يتجه التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش» إلى تعزيز وجوده العسكري شرقي سورية ليس بعيداً عن الحدود السورية العراقية، في خطوة يُنظر إليها على أنها رسالة تحذير للنظام وحلفائه تحديداً روسيا وإيران، من مغبة أي تحرك باتجاه شرق نهر الفرات الذي تحولت إلى منطقة نفوذ للأميركيين بلا منازع. ويتزامن حراك التحالف الدولي مع تعزيزات أخرى تقدم لقوات «سورية الديمقراطية» (قسد)، حليف التحالف الدولي في سورية، والتي تواجه في الآونة الأخيرة اضطرابات في ريف دير الزور الشرقي.

وأعلن التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش» بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، في بيان أول من أمس الجمعة، نيته نشر معدات عسكرية جديدة في شمال شرق سورية، بما في ذلك نشر أصول مشاة ميكانيكية ومركبات برادلي القتالية، لضمان حماية قوات التحالف ومواصلة هزيمة تنظيم «داعش» في سورية إلى جانب «قوات سورية الديمقراطية».

وحذر التحالف من أن تنظيم «داعش» لا يزال يشكل تهديداً، و«يستغل حالة ظهوره قائمة ما لم يستمر الضغط عليه، رغم هزيمته الإقليمية وتدهور قيادته». ومن المرجح نشر هذه التعزيزات في ريف دير الزور الشرقي الذي يشهد توتراً. يحاول النظام وحلفاؤه الروس والإيرانيون استغلاله للعودة مرة أخرى إلى هذا الريف الذي يضم كبريات حقول النفط والغاز وفي مقدمتها حقل العمر، وكونيكو. وجاءت الخطوة الأميركية بعد حملات عدة قامت بها قوات سورية الديمقراطية من أجل القضاء على خلايا تابعة لتنظيم «داعش» في ريف دير الزور الشرقي. كما تأتي هذه الخطوة في ظل تلاشي الآمال في تحقيق اختراق سياسي من شأنه تسريع التوصل إلى حلول للقضية السورية وحسم مصير منطقة شرقي نهر الفرات التي تسيطر على جلها قوات «سورية الديمقراطية» التي لا تزال الحليف المفضل لدى الأميركيين في سورية. ويبدو أن الولايات المتحدة الأميركية فقدت الأمل من ممارسة الجانب الروسي ضغوط على النظام من أجل إبداء مرونة أكبر للتوصل إلى حل سياسي في سورية، لذلك تدفع باتجاه تثبيت الأوضاع في منطقة شرقي نهر الفرات.

وبعد قرار التحالف الدولي تحذيراً واضحاً للنظام وحلفائه من مغبة أي تحرك على الأرض يمكن أن يشكل تهديداً للجنود الأميركيين المنتشرين في الشمال الشرقي من سورية. وتولي واشنطن أهمية خاصة لمنطقة شرق نهر الفرات عموماً، والطرف الشرقي منها والممتد من ريف الحسكة الشمالي الشرقي إلى ريف الحسكة الجنوبي وصولاً إلى ريف دير الزور الشرقي. وتقع في ريف الحسكة الشمالي الشرقي حقول رميلان الشهيرة للنفط والغاز، بينما يضم ريف الحسكة الجنوبي حقول الغاز في منطقة الشدادي، في حين يعد ريف دير الزور الشرقي من اكثر المناطق السورية غنىً بالثروات وخصوصاً النفط. وتسيطر «قسد»، التي تهيمن عليها وحدات حماية الشعب الكردية، على هذه الحقول بمساعدة من التحالف الدولي الذي ينشر قوات لردع الروس والإيرانيين عن الاقتراب من الثروة النفطية في شمال شرق سورية. ويبدو أن الجانب الأميركي يصعد تدهور وجوده في الشمال الشرقي من سورية، إذ أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن الولايات المتحدة قد تبحث موضوع الحقول النفطية في شرق سورية مع الأكراد.

وقال ترامب خلال مؤتمر صحافي له، أول من أمس الجمعة: «لقد تمكنت من الحفاظ على النفط. ولدينا قوات تقوم بحراسة النفط، وإضافة إلى ذلك نحن خارج سورية». ولفت إلى أنه من الممكن أن نجري مناقشات مع الأكراد حول النفط، وسنرى كيف سينتهي ذلك، ثم سنغادر.

وكان السناتور الأميركي لينديسي غراهام قد أعلن في أواخر يوليو/تموز الماضي عن عقد اتفاقية بين شركة أميركية والأكراد بشمال شرقي سورية حول تطوير الحقول النفطية في المنطقة، في خطوة اعتبرت اعترافاً أميركياً غير رسمي بقوات سورية الديمقراطية كسلطة أمر واقع في منطقة شرق نهر الفرات. وتسيطر «قسد» التي تأسست أواخر عام 2015 لمواجهة تنظيم «داعش» على جل منطقة شرق نهر الفرات الغنية بالثروات، والتي تشكل أكثر من ربع مساحة سورية. ووضع الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي، أنور مسلم، في حديث مع «العربي الجديد»، الخطوة الأميركية في سياق الاستمرار في محاربة تنظيم داعش الذي «يحاول العبث من جديد». وبرأيه فإن هذه الخطوة «تعزز العلاقة التي تربط قوات سورية الديمقراطية بالتحالف الدولي من أجل محاربة تنظيم «داعش» في منطقة شرق نهر الفرات».

في السياق، أعرب مدير مركز «الشرق نيوز» فراس علاوي، في حديث لـ«العربي الجديد» عن اعتقاده، بأن التعزيزات الأميركية إلى شرق نهر الفرات، لها أبعاد أخرى إضافة إلى حماية حقول النفط والغاز. وبرأيه فإن الوجود الأميركي في شرقي سورية، هدفه الأساسي تأمين العمق العراقي، ومحاولة قطع الطريق على المشروع الإيراني في العراق وسورية. وأشار إلى أن الولايات المتحدة تعزز مواقعها في الشرق السوري كتعويض عن تخفيف وجودها في العراق، معرباً عن اعتقاده بأن واشنطن بصدد تطوير القاعدة العسكرية في حقل العمر النفطي في ريف دير الزور الشرقي. كما توقع أن تتحول إلى قاعدة كبرى للجيش الأميركي يمكن أن تكون بديلا عن قاعدة «إنجرليك» التركية التي يستخدمها حلف شمال الأطلسي. وأوضح أن المنطقة الشرقية من سورية مهمة على الصعيد الاستراتيجي للجانب الأميركي، مبرراً ذلك بأنها تقع على تخوم غربي العراق وقريبة من تركيا وإقليم كردستان العراق. كما اعتبر علاوي الخطوة الأميركية في تعزيز وجودها في شرق سورية «رسالة واضحة للإيرانيين والروس حتى لا يستغلوا انشغال الأميركيين بالانتخابات للتحرك ضد القوات الأميركية، و«قسد» شرق نهر الفرات.

حذّر التحالف من أن تنظيم «داعش» لا يزال يشكل تهديداً

التعزيزات تشمل نشر مركبات برادلي القتالية (جليل سليمان/فرانس برس)

توجه هولندا لمقاضاة النظام السوري: خطوة رمزية

مع إعلان هولندا توجهها لمقاضاة النظام السوري على جرائمه، انقسمت الآراء حول جدّية هذه الخطوة من جهة، ومفاعيلها القانونية من جهة أخرى

عماد كركص

لم تلقَ نوايا هولندا برفع دعوى ضد النظام السوري في محكمة العدل الدولية، ترحيب حقوقيين وناشطين سوريين مختصين بتوثيق جرائم النظام ومتابعتها في المنظمات والمحاكم حول العالم. ويرجع الحقوقيون موقفهم إلى اختصاص تلك المحكمة، التي من شأنها مقاضاة الدول والحكومات وليس الأفراد، خلافاً للمحكمة الجنائية الدولية. ويشدد الحقوقيون السوريون على أن أي دعوى ضد النظام يجب أن تكون أمام المحكمة الجنائية الدولية وليس محكمة العدل، فالأولى تعني بمحاسبة الأفراد المتورطين بجرائم الحرب السورية، أما الثانية فمن اختصاصها محاسبة الحكومات وذلك لا ينطبق على الوضع في سورية، حيث تقوم مجموعة من المجرمين بإعطاء الأوامر بعمليات القتل والاعتقال والقصف وتنفيذ العمليات العسكرية.

في موازاة ذلك، رفض النظام على لسان مصدر في وزارة خارجيته إعلان هولندا نيتها رفع الدعوى. ونقلت وكالة «سانا» التابعة للنظام عنه قوله إن «الحكومة الهولندية التي ارتضت لنفسها دور التابع الذليل للولايات المتحدة، تصرّ على استخدام محكمة العدل الدولية لإلهاء الخدمة اجندات سيدها الأميركي السياسية». وكان وزير الخارجية الهولندي ستيف بلوك، قد أبلغ، أول من أمس الجمعة، برلمان بلاده عزم الحكومة تقديم دعوى ضد حكومة بشار الأسد على انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب واستخدام الأسلحة الكيميائية. وقال لأعضاء البرلمان الهولندي في رسالة وجهها لهم: «اعلنت هولندا قرارها تحميل سورية المسؤولية بموجب القانون الدولي عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتعذيب على وجه الخصوص». واستشهد الوزير بالتزام سورية بدعم اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التي صادقت عليها دمشق عام 2004.

والمحت هولندا بأنها قررت اتخاذ هذا الإجراء بعد أن أحبطت روسيا جهوداً متعددة في مجلس الأمن الدولي، لإحالة قضية تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي تحاكم الأفراد على جرائم الحرب ومقرها لاهاي. كما أشارت رسالة الوزير الهولندي إلى أنه «يجب أن تكون هناك عواقب، فأعداد كبيرة من السوريين تعرّضوا للتعذيب والقتل والاختفاء القسري، وتعرّضوا لهجمات بالغازات السامة، أو فقدوا كل شيء، يفزون للنجاة بحياتهم».

وفي أول تعليق على المسعى الهولندي، اعتبر الحقوقي السوري أنور البني، عبر صفحته على «فيسبوك» أن «قرار الحكومة الهولندية بتقديم شكوى لمحكمة العدل الدولية بشأن سورية وإفادة وزير خارجيتها أمام البرلمان، لا يرقيان بأي حال من الأحوال لمطالب الشعب السوري ولا بالعدالة للضحايا، وهو مجرد ذر رماد في العيون وستر عورة الدول التي تسكت عن جرائم النظام السوري منذ عشر سنوات». وأوضح أن «لا اختصاص لمحكمة العدل الدولية بالنظر بقضايا التعذيب، وإحالة القضية لها هو اعتراف كامل بالنظام السوري بأنه دولة وليس عصابة مجرمين. وكان الأحرى لدولة تستضيف المحكمة الجنائية الدولية أن تتقدم بشكوى لها ضد النظام السوري المجرم، لأن وجود ضحايا هذه الجرائم على الأراضي الهولندية يمنحها الصلاحية لمثل هذا الطلب، كما هو الحال في حالة ميانمار وبنغلادش، لا أن تتحفنا بشكوى لمحكمة العدل الدولية التي لا صلاحية ولا جدوى من أي طلب يقدم لها».

ولفت البني إلى أن «خطوة الحكومة الهولندية هي إعادة تفعيل دور النظام دولياً وليس عصابة إجرام منظمة»، موضحاً بأن اتفاقية منع التعذيب تنص على أن «الدول ملزمة بداية بمحاولة التوصل إلى حل مشترك، عبر إقرار الدولة الخصم ما أو عبر مفاوضات مشتركة. وفي حال فشل هذه المفاوضات، يحق للدولة المشتكية الذهاب إلى التحكيم الدولي، أما في حال فشل التحكيم الدولي، فيحق للدولة التقدم بطلب أمام محكمة العدل الدولية (التي تنظر في المنازعات بين الدول) للحصول على قرار بهذا الصدد. وما حصل اليوم هو إرسال الحكومة الهولندية مذكرة دبلوماسية للحكومة السورية تطلب منها البدء بمفاوضات حول جريمة التعذيب».

وأشار البني إلى أن الحكومة الهولندية ستطلب من الحكومة السورية بضع نقاط، مثل الإقرار بالمسؤولية عن الانتهاكات والتعذيب، وإيقاف هذا الانتهاك، وتقديم ضمانات مناسبة للحكومة الهولندية حول عدم تكرار هذه الانتهاكات، وتقديم تعويضات للضحايا، منبهاً إلى أن المفاوضات إلزامية بموجب المادة 30 من اتفاقية مناهضة التعذيب.

بدوره، أوضح الحقوقي السوري ميشال شماس عبر «فيسبوك» الفرق بين المحكمتين، مشيراً إلى أن «محكمة العدل الدولية تختص بالفصل في النزاعات الدولية، أي بين دول وليس أفراد، كالمنازعات على الحدود، أو مخالفة اتفاقية دولية، وهي تحاكم دولا وليس أفراداً، وتصدر أحكاماً بالتعويض للدولة الشاكية أو تترك أمر التعويض للاتفاق بين الدولة الشاكية والمشتكى عليها، وهي لا تصدر أحكاماً جزائية مثل توقيف أو السجن، وهي أقرب للمحاكم المدنية. وإذا اعلنت هولندا قرارها تحميل سورية المسؤولية فتحميل المسؤولية يعني تحديد المسؤول عن التعذيب».

هتم بلوك بالملف السوري في مجلس الأمن (الأناضول)

لم تنفذ الدولة حكم المحكمة تستطيع الدولة المحكوم لها طلب تنفيذه من مجلس الأمن، وهنا الطلب مرهون بموافقة تسعة أعضاء وعدم استخدام الفيتو».

أما المحكمة الجنائية الدولية، بحسب شماس، فهي «تختص بمحاكمة مرتكبي أشد الجرائم المحتملة جسامة بمقتضى القانون الدولي، أي جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان، والمدعي العام فيها يملك سلطة إصدار مذكرة توقيف دولية، والمحكمة تحكم بالسجن على الأفراد كما تحكم بالتعويض للضحايا». ووصف شماس الخطوة الهولندية برفع الدعوى بأنها «خطوة رمزية لن توقف التعذيب في سورية، وحتى تصل الشكوى الى محكمة العدل الدولية وتصبح قضية قد يحتاج الأمر إلى ما يقارب خمس سنوات. بالإضافة إلى ذلك لن تستطيع المحكمة اتخاذ إجراءات كالكشف على اماكن الاعتقال والتوقيف في سورية، على اعتبار أن سورية قد تحفظت على المادة 20 من اتفاقية مناهضة التعذيب التي تتيح إمكانية القيام بجولات تفتيشية مفاجئة لمراكز الاحتجاز والسجون». وأبدى أمله في «أن تستطيع الضغط على الحكومة الهولندية وغيرها من الحكومات الأوروبية، لإتاحة المجال للضحايا لإقامة قضايا استناداً لمبدأ الصلاحية العالمية، على غرار ما هو حاصل في المانيا والنمسا والسويد والنرويج».

من جهته، رحب «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» بالخطوة الهولندية، مؤكداً «أهميتها الخطوة التي اتخذتها الحكومة الهولندية في العمل على محاسبة المسؤولين عن التعذيب في سورية». وكانت وكالة «رويترز» قد ذكرت بأن هولندا سترفع الدعوى ضد النظام السوري أمام محكمة العدل الدولية، إذا فشلت تسوية النزاع. وربما يشير هذا الربط إلى دخول هولندا على خط الضغوط والجهود الغربية لإجبار النظام بالجلوس على طاولة التفاوض، والدخول جدياً في المسارات السياسية تحت غطاء الأمم المتحدة.

اعلنت هولندا قرارها تحميل سورية المسؤولية عن التعذيب

رغم الإجراءات التي اتخذها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على مدى عام كامل لاسترضاء الأجهزة والأذرع الأساسية للنظام، خصوصاً على خلفية الخلاف الذي حدث حول إدارة أزمة تظاهرات سبتمبر 2020، إلا أنّ حالة عدم الرضى والتوتر لا تزال قائمة داخل النظام، فيما تخشى دوائر السيسي من الغليان الشعبي

عام من استرضاء المؤسسات الأمنية

مصر: ذكرى تظاهرات 20 سبتمبر

- **يصرّ السيسي ودائرته على تسيير أوضاع مصر بواسطة الجيش واستخدامه كأداة للبطش والتخويف وحماية النظام**
- **يخشى النظام تصاعد الغضب الشعبي بسبب تعدد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والقرارات الحكومية التي تفاقم معاناة المواطنين**

أكمل السيسي مسيرة إرضاء الجيش بالأدوات التشريعية (خالد دسوقي/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تحلّ الذكرى الأولى لأكبر تظاهرات شعبية شهدها عهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، اليوم الأحد، بينما ترفع الأجهزة الأمنية والاستخبارية درجة استعدادها للتصدي لموجات الغضب الشعبي المتصاعدة، والمتوقع أن تزيد حدتها في الأيام المقبلة، ليس فقط استجابة لدعوات التظاهر، بل أيضاً بسبب تعدد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم معاناة المواطنين وارتفاع درجة الغليان في الشارع، على خلفية قرارات حكومية متتالية برفع أسعار الخدمات الأساسية والمرفقية والرسوم الإدارية والتراخيص إلى أرقام أعلى من قدرات السواد الأعظم من المصريين. هذا فضلاً عن استمرار تعقد ملف التصالح في مخالفات البناء، في ظلّ اقتراب الموعد النهائي للتقدم للتصالح، الذي حددته الحكومة بنهاية شهر سبتمبر/ أيلول الحالي. وهو الملف الذي تحول إلى سبب للقلق لدى أصحاب ملايين المنازل في ريف مصر وحضرها، بسبب ضخامة مبالغ التصالح والتهديد بهدم المنازل المخالفة من جهة، وتعقد الإجراءات وصعوبة التقدم بطلبات التصالح وعدم جاهزية المحليات في جميع المحافظات - من حيث كفاءة العمل أو قدرة العاملين - لاستقبال هذا الكمّ الضخم من المواطنين الراغبين في تسوية مخالفاتهم، من جهة ثانية.

وتأتي قضية مخالفات البناء في وقت تجدد الدعوات إلى تظاهرات العشرين من سبتمبر، لتكشف من جديد إحدى الظواهر التي بدت على النظام بعد تظاهرات العام الماضي، وهي حالة عدم الرضى والتوتر بين النظام الحاكم والجيش، بسبب إصرار السيسي ودائرته على تسيير أوضاع البلاد بواسطة الجيش واستخدامه كأداة للبطش والتخويف وحماية النظام، وإنجاز المشروعات في آن واحد، مقابل إرضائه بتوسيع مجالات استفادته الاقتصادية. وهو ما أدى إلى إقحام الجيش في قضية المخالفات التي لم يكن يرغب في التصدي لها، بحسب مصادر حكومية عليمة، تارة بتكليفه مسؤولية مراقبة التغيرات المكانية ورصد المخالفات، وتارة أخرى بالتوسع في تحويل المتهمين والمخالفين للقضاء العسكري، ثمّ التهديد بنزول الجيش - وليس الشرطة - لهدم المخالفات ونزع الملكيات، حتى في المناطق الريفية. وقد حذرت تقارير داخلية عديدة أخيراً من زجّ الجيش في هذا الملف، ما أدى إلى تراجع ملموس في مقاربة الحكومة للأزمة، عندما أُعلِن الأسبوع الماضي عن حوافز جديدة لتسوية المخالفات.

ويثير إقحام الجيش في شؤون تراها قيادته لا تمتّ إليها بصلة، سخطاً خافتاً، تتحدث عنه مصادر مختلفة داخل النظام، منذ سيطرت حالة من عدم الرضى والتوتر بين السيسي والجيش بعد ظهور المقاول والممثل محمد علي صيف العام الماضي، وإثارته مسألة فساد بعض القيادات العليا وانتفاعها من المشروعات. ثمّ خروج السيسي للرد عليه بلهجة حادة اعتبرها البعض ازدراءً للجيش والأجهزة، إذ قال: «باسوا إيدي عشان ما تكلمش بس قلت هتكلم»، وإصراره على وضع الجيش في معادلة غير متكافئة في وجه الشعب، غير مكترث بأثر ذلك على الروح المعنوية، سواء للمواطنين أو الجنود.

وبعدها، جاءت مسألة كيفية التعامل مع آثار التظاهرات، إذ سيطرت على قيادة الجيش حالة من الغضب بسبب التدخلات المستمرة في عمله من قبل المخابرات العامة ممثلة برئيس الجهاز اللواء عباس كامل، ومساعده أحمد شعبان ونجل السيسي محمود. والثلاثة سبق أن كانوا ضباطاً في الجيش، لكنهم تعاملوا في الفترة الأخيرة معه باعتباره تابعاً للمخابرات، في إطار رغبتهم في السيطرة المطلقة على جميع الأجهزة، وقطع العلاقات بينها وبين الرئاسة إلا من خلال المخابرات العامة، التي كانت المتحكم الوحيد، وما زالت المتحكم الرئيسي، في المشهد السياسي منذ انتقال كامل لإدارتها خلفاً لخالد فوزي. وكانت العلاقات قد توترت بين قيادة الجيش والمخابرات، على خلفية استئثار الجهاز الأخير، وتحديداً محمود السيسي، باتخاذ القرار الأمني في الأيام الأولى من أزمة سبتمبر، في ظلّ غياب والده الذي كان يحضر اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وإصداره بعض التعليمات لوزير الدفاع الفريق أول محمد زكي، الذي لم ينفذها إلا بعد الرجوع للسيسي والتنسيق مع مستشاره الأمني أحمد جمال الدين ووزارة الداخلية. وأدى هذا الأمر إلى انتشار بعض التعليقات المنسوبة إلى قيادات عسكرية رفيعة تنتقد أسلوب إدارة شؤون البلاد، الأمر الذي أزعج السيسي بشدة بعدما نقله له مدير مكتبه محسن عبد النبي، الذي بات منافساً قوياً لعباس كامل في الآونة الأخيرة، وينازعه سلطاته.

وكان لافتاً في الخريف الماضي، حرص المخابرات على تسريب معلومات عن ابتعاد نجل السيسي وشعبان عن صدارة المشهد السياسي، ومواراتهما عن الأنظار، وتوزيع بعض صلاحياتهما على ضباط آخرين كانوا معروفين بعلاقتهم الوثيقة بهما. وتزامن ذلك مع اتخاذ السيسي قرارات عدة سبق أن وصفتها مصادر عسكرية وحكومية لـ«العربي الجديد» بأنها تهدف إلى إعادة اللحمة للجيش، وتهدئة الضباط الصغار والمجندين ومنع تضخم الشائعات المترددة عن الذمة المالية للقيادات العسكرية، بمن فيهم رئيس أركان الجيش الأسبق الفريق سامي عنان الذي أُفرج عنه بعد نحو عامين من الاعتقال والمحاكمة العسكرية. وكذلك الفريق أسامة عسكر الذي أعاده السيسي إلى العمل العسكري مرة أخرى بتوليته رئاسة هيئة عمليات القوات المسلحة، بعدما كان مجمداً في مناصب ذات صبغة إدارية لمدة عامين تقريباً، وكذلك بعدما أُبعِد من منصب قائد منطقة سيناء العسكرية ومكافحة الإرهاب بادعاءات تتعلق بفساد مالي بملايين الجنيهات نهاية عام 2016. وشهدت الفترة التالية أيضاً سحب بعض الملفات من المخابرات ومديرها، صديق السيسي المقرب، عباس كامل لصالح مدير مكتب الرئيس، محسن عبد النبي، الذي لا يزال الطرف الأقرب للجيش داخل دائرة الحكم، وإحداث تغييرات عدة في هيئة الأركان وهيئة العمليات والحرس الجمهوري، وإدخال الجيش في حالة من الاستنفار الميداني والترصد الأمني، لإنهاء حالة الفتور والتوتر التي وصلت إلى السيسي تقارير عن انتشارها بين الضباط والمجندين. وتمثل ذلك أساساً عبر سلسلة من المناورات العسكرية التي أجريت على مدى الأشهر العشرة الماضية، بالتزامن مع حالة التصعيد في ليبيا، إذ حرص السيسي على توجيه رسائل للجيش مكتوبة ومعلنة في وسائل الإعلام لتأكيد حيوية دوره، وفي ما يبدو ردّ الاعتبار له، كتصريحاته اللافتة عن «دور الجيش الأصيل في سلامة الدولة وحماية المسار الدستوري». هذا فضلاً عن تكليفه وزير الدفاع وضع الخطة الأمنية العامة، بما في ذلك محاور التنسيق مع الشرطة وغيرها من الأجهزة، بعدما كان هذا الملف يُدار من الرئاسة والمخابرات مباشرة بين 2016 و2019.

وأكمل السيسي مسيرة إرضاء الجيش بالأدوات التشريعية خلال الأشهر السابقة مباشرة على دعوات تظاهرات سبتمبر الحالي. فمنذ ثلاثين يوماً فقط، أصدر قانوناً وافق عليه مجلس النواب في يوليو/ تموز الماضي لتحويل سيناء عملياً إلى منطقة عسكرية إلى الأبد، وفرض رقابة القوات المسلحة على الأنشطة الاقتصادية فيها في المستقبل، مرسياً للمؤسسة العسكرية استحقاقات وسلطات تشريعية يستحيل تجاهلها ويصعب التراجع عنها لاحقاً، حتى إذا تغيّر الوضع السياسي في مصر.

ويتضمن القانون تعديلاً بسيطاً، ولكنه بالغ الأثر، في قانون التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني 2011 قد أصدره مطلع عام 2012. ويتمثل التعديل بنقل تبعية جهاز تنمية سيناء بالكامل من رئاسة مجلس الوزراء إلى وزارة الدفاع، بحيث يكون وزير الدفاع هو صاحب القرار الأول والأخير في جميع مناطق التنمية بسيناء؛ فهو الذي سيختار ويعيّن رئيس مجلس إدارة الجهاز المذكور، وهو الذي يحدد أعضاءه، وهو الذي يملك حق دعوة مجلس الإدارة للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها، وفي هذه الحالة يمثل الوزراء المعنيون وزاراتهم، كما يمثل المحافظون المعنيون محافظاتهم. وقبل ذلك، وفي نهاية يوليو الماضي، أصدر السيسي ثلاثة قوانين أقرّها مجلس النواب الموالي له، وقضت بتعديل اختصاصات وبعض صلاحيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتعديل بعض مواد تنظيم وصلاحيات مجلس الأمن القومي، واستحداث منصب المستشار العسكري رسمياً للمحافظات، ومنحه اختصاصات جديدة واسعة مع تبعيته لوزير الدفاع. ومن النصوص اللافتة التي أُدخلت في تلك القوانين، مواد تُدخل المجلس العسكري للمجال السياسي، رسمياً وتشريعياً للمرة الأولى في تاريخ مصر، إذ تحظر الترشح السياسي للضباط إلا بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبالتالي يصبح المجلس العسكري قيّماً على الإرادة السياسية للضباط الحاليين والسابقين. كذلك يكلّف مجلس الأمن القومي مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة اتخاذ تدابير وآليات عاجلة لمواجهة «الأحوال التي تتعرض فيها الدولة ومدنيتها وصون دستورها وأمن البلاد وسلامة أراضيها والنظام الجمهوري والمقومات الأساسية للمجتمع ووحدته الوطنية لخطر داهم».

وعلى صعيد آخر يتعلق أيضاً باسترضاء الأجهزة الرئيسية والأذرع الأساسية للنظام، خصوصاً على خلفية الخلاف الذي حدث حول إدارة أزمة سبتمبر الماضية، وتحميل مسؤولية الرخاوة في بداية الأحداث لاستهانة بعض عناصر دائرة السيسي بتقارير الأمن الوطني والأمن العام، تعمّد السيسي خلال العام المنصرم توسيع صلاحيات الأمن الوطني بوزارة الداخلية مرة أخرى، في إطار خطة أكبر لإعادة توزيع صلاحيات المخابرات العامة، التي تبقى العقل المدبر الأساسي لدائرته. ورغم استمرار أولوية المخابرات على الأمن الوطني في جميع الملفات، وإصدار التوجيهات العامة من مكتب عباس كامل للجهاز الشرطي، إلا أنّ الأمن الوطني بات أكثر تأثيراً من ذي قبل في ملفات السياسة والإعلام، فأُسندت إليه مهمة تشكيل مجلس الشيوخ وإدارة العملية الانتخابية أخيراً، الأمر الذي بدأ على سبيل الترضية وتحوّل إلى تجربة لما هو مقبل من استحقاقات انتخابية. وحالياً، يشارك الأمن الوطني بفاعلية في «هندسة» مجلس النواب الجديد، إذ اتُّفِق على محاصصة الاختيارات بينه وبين المخابرات حسب أهمية المقاعد والدوائر، وأوكلت دائرة السيسي إلى الأمن الوطني بشكل كامل مهمة اختيار ستين بالمائة من المقاعد بمعايير القبلية والعلاقات الإقليمية بالمناطق الريفية، بحسب مصادر سياسية بحزب «مستقبل وطن» أكدت سابقاً لـ«العربي الجديد»، إشراف الأمن الوطني على الاتصالات والاجتماعات التنسيقية مع العائلات والقبائل ولجان الأحزاب الموالية للنظام في المحافظات، وتحديد المرشحين المختارين. واستبق السيسي تجدد الدعوة إلى تظاهرات سبتمبر أيضاً، بإصدار تعديلات على قانون الشرطة جعلت للأمن الوطني وضعاً خاصاً ومميزاً داخل وزارة الداخلية، لطالما رغبت فيه قياداته، ولم يتحقق لها ذلك إلا الآن، مع منحه صلاحيات واسعة وتقنين ممارسات كانت تحدث من قبل مثل اختصاصه وحده بمنع ومكافحة وضبط مرتكبي الجرائم المضرة بالحكومة من جهة الداخل، وجميع أشكال الجريمة المنظمة والخطرة العابرة للحدود وما يرتبط بها من جرائم أخرى بالتعاون مع الجهات والأجهزة المختصة، ومنع ومكافحة وضبط مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى إبداء الرأي في منح الأجانب إذناً بالدخول إلى البلاد أو الإقامة فيها، وجمع المعلومات المتعلقة بسلامة الدولة وعرضها على وزير الداخلية والاطلاع أو التحفظ على أيّ ملفات أو بيانات أو أوراق أو الحصول على صورة منها، فضلاً عن تمثيل وزارة الداخلية في مجالات التعاون الدولي والأمني بمكافحة ومواجهة الجرائم وغيرها من الصلاحيات.

تهديد مسؤولين حزبيين بالاعتقال

كشفت مصادر سياسية مصرية لـ«العربي الجديد»، أنّ مسؤولين حزبيين بارزين تلقوا تهديدات بـ«الاعتقال»، من ضباط في جهاز «الأمن الوطني»، في حال استمرارهم بمهاجمة حزب «مستقبل وطن»، المدعوم من النظام، أو الدفع بقوائم منافسة للحزب في انتخابات مجلس النواب المقبلة. وقالت المصادر إنّ «التهديدات الأمنية طاولت قيادات وأعضاءً في أحزاب الوفد، والمحافظين، والدستور، والتحالف الشعبي، وتيار الكرامة».

إجراءات ترهيب لمنع الاحتجاج

لجأت وزارة الداخلية إلى اتخاذ إجراءات ترهيبية لمنع خروج أي احتجاجات، بما في ذلك اعتماد سياسة الانقضاض المفاجئ على مناطق بعينها لاعتقال واستيقاف وتفتيش عشرات الأشخاص دون سابق إنذار، وقد عادت أخيراً لأسلوب تخويف المواطنين على مستوى القضايا الجنائية القديمة. فيما استدعى الأمن الوطني عدداً من النشطاء السياسيين والمعتقلين السابقين، لتحذيرهم من التورط في الدعوة للتظاهر.

تجديد حبس محمد عادل

قررت محكمة جنايات المنصورة، أمس السبت، تجديد حبس الناشط السياسي المصري، محمد عادل، 45 يوماً على ذمة التحقيق في القضية رقم 5606 لسنة 2018. يواجه عادل في هذه القضية اتهامات بنشر وبث أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي. ومن بين الاتهامات، مشاركة جماعة إرهابية مع العلم والترويج لأغراضها، وهي التهم نفسها التي توجه للمعتقلين السياسيين عموماً.